



# التنسيقية الوطنية للأستاذات والأساتذة ضحايا

## تجميد الترقيات

بتاريخ: 18 فبراير 2022

بيان رقم 13

بعد العديد من المحطات النضالية، والأشكال الترافعية الحضارية التي خاضتها التنسيقية الوطنية للأستاذات والأساتذة ضحايا تجميد الترقيات، لما يزيد عن السنة، من أجل تحصين حق مكتسب ومشروع يتجلى في التعجيل بصرف المستحقات المالية، وتحيين الوضعيات الإدارية.

وبعد إبداء التنسيقية المرونة اللازمة، وإتاحة الفرصة للجهات الوصية على القطاع لاتخاذ تدابيرها لحل الملف، وتعبيرا عن حسن نوايانا رفعنا المعتصم الذي كان مقررا يوم 9 فبراير، ونهجنا خيار الحوار سبيلا، مع علمنا التام بأن مطلبنا لا يستحق كل هذا التسويق والتماطل غير المبرر والمبالغ فيه.

نجاهه وللأسف بمؤشرات توحى باللمس على أن الوزارة الوصية وفيه لأساليب التسويق والتماطل، مما يؤكد أن مسلسل التجميد لازال متواصلا، وهو ما يتأكد من خلال العدد الهزيل من الملفات المعالجة لحدود اللحظة، إذ أن الأمر اقتصر على الرتب دون الدرجات.

كما نواجه إصرارا غريبا من الوزارة الوصية على القطاع، يتجلى في نهج سياسة الأذان الصماء تجاه موظفيها بالتكتم عن المعلومة، عكس ما نشهده في باقي القطاعات، فكل المتضررين اليوم يتساءلون: ما السبب وراء تلكؤ الوزارة في إصدار الجدولة الزمنية لصرف المستحقات، وتحيين الوضعيات في الأفق الذي التزمت به على لسان السيد مدير الموارد البشرية؟

إننا أمام هذا الوضع المبهم وغير المفهوم بخصوص صرف مستحقاتنا نعلن للرأي العام الوطني ما يلي:

**ندد** بعدم وفاء الوزارة بتعهداتها الذي جاء على لسان السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، على هامش التصريح الحكومي يوم الخميس 10 فبراير، وعلى لسان السيد مدير الموارد البشرية أثناء الحوار مع ممثلي الضحايا يوم 9 فبراير.

**نؤكد** على ضرورة إصدار بلاغ رسمي من طرف الوزارة الوصية يحدد الجدولة الزمنية لصرف المستحقات، على أن يكون هذا البلاغ منسجما مع ما تعهدت به الوزارة أمامنا بجعل نهاية أبريل أفقا زمنيا لطي الملف.

**ندعو** جميع المناضلات و المناضلين إلي الالتفاف حول إطارهم التنظيمي والاستعداد التام لتجسيد خطوات نضالية غير مسبوقة في حالة عدم تفاعل الجهات المعنية مع بياننا هذا.

ما ضاع حق وراءه طالب.